المسألة السودانية

The Sudan Question

تأليف مكى عباس

الكتاب الذى نحن بصدد عرضه ، واحد من تلك السلسلة المسماه « دراسات مقارنة عن المستعمرات » . وتحرر هذه السلسلة مارجرى پرهام .

ومؤلف هذا الكتاب السيد مكى عباس الذى كان يشغل وظيفة بمصلحة المعارف ، ثم عين عضواً بالمجلس الاستشارى لشمال السودان عند إنشائه ؛ وهو الآن مدير لجنة مشروع الجزيرة بالسودان . وفى الفترة ما بين عامى ١٩٤٨ — ١٩٥١ ، منحت مؤسسة رودس المؤلف بعثة دراسية فى إنجلترا قضاها بكلية براسنوز حيث قام ببحثه الذى تمخض عنه هذا الكتاب .

والشىء الملحوظ على هذا الكتاب — هو المجهودات التى بذلتها المشرفة على تحرير هذه السلسلة والتى قد يفهم عنها عدة أشياء . . . فهى لم تكتف بمجرد الإشراف على إخراج الكتاب ونشره . . . ولكنها تولت أيضاً إضافة الكثير من الحواشى التى لم يكن هناك داع إليها . . . لأنها أفقدت الكتاب قيمته كبحث علمى لنيل درجة البكالوريوس فى الآداب . . . وأحالته إلى قطعة من الدعاية الرخيصة

* * *

والنقاط التى يبحثها الكتاب ثلاثة ؛ أولاها هل استفاد السودان من الحكم المصرى قبل الثورة المهدية أو أن الفضل فى كل تقدم أحرزه هذا القطر إنما يرجع إلى بريطانيا ؟ وثانية هذه النقاط تتساءل إن كان لمصر مطلب عادل فى السيادة على السودان أم لا ؟ وإن كان لها ؛ فهل تشاركها بريطانيا هذا الحق كإحدى دولتى الحكم الثنائى ؟ وثالثة النقاط تبحث فيما إذا كانت هناك أصول

شرعية للوحدة بين مصر والسودان . . . أو هل من الواجب أن ينفصل السودان عن مصر مراعاة للروابط القوية التى تربطه ببريطانيا ؟

هذه النقاط الثلاثة لها أبلغ الأثر فى تحديد الحلول للموقف الراهن فى السودان ولهذا السبب وحده ؛ كان من اللازم أن يكون هذا الكتاب عملا علمياً واضحاً صريحاً لا التواء فيه ولا بهتان . . . وأن يكون خالياً من الأخطاء الملموسة ، سواء أكانت مقصورة أم جاءت عفو الخاطر .

فنحن نجد المؤلف يستعرض الحكم المصرى فى السودان . . . فيظهره بمظهر لا يمت إلى الحقيقة والتاريخ بصلة ما . . . فهو يصمه بالفساد وسوء الإدارة وأمعن فى مهاجمته إمعاناً مبالغا فيه مما جعل القارئ العادى يشك فيما كتبه . ونحن نذكر هنا أن المؤرخين قد أثبتوا بأدلة قاطعة لا تقبل الشك ، أن السودان تحت الحكم المصرى السابق ، كان يمارس الحكم الذاتى على أوسع نطاق ، وأقرب الأمثلة على ذلك أنه حينما اندلعت الثورة المهدية ، كانت كل المراكز الرئيسية تقريباً فى الحكومة المحلية والمركزية يشغلها سودانيون .

ويعود المؤلف إلى مواصلة تهجمه فيقول إن الثورة المهدية قامت نتيجة ستين عاماً من الحكم المصرى ، وذلك فى الوقت الذى أضحت فيه الحقيقة التاريخية معروفة ، وهى أن الثورة المهدية ما قامت إلا نتيجة السياسة العنيفة التى كان يتبعها غردون وضباطه الأوروبيون والمرتزقة فى قمع تجارة الرقيق ؛ حينما كان حاكماً عاماً للسودان فيما بين عامى ١٨٧٧ و ١٨٧٩ — وهذه السياسة كان لها أثر بعيد فيما بعد . . . وذلك حينما انتقم الدراويش من غوردون باغتياله فى يناير ١٨٨٥ ، ونحن نرى المؤلف يمر بهذا الحادث الهام دون أى إشارة أو تعليق ، اللهم إلا من بعض كلمات تؤلم المسامع ، إذ يقول إن الانتقام لغوردون كان دافعاً قوياً للجندى البريطانى ، ومبرراً كافياً للأمة البريطانية ؛ حينما قررت بريطانيا استعادة السودان بعد ذلك بثلاثة عشر عاماً ولا بد لنا هنا من أن نذكر تلك الحادثة المؤلمة المخزية التى ارتكبها البريطانيون ، وهى تهديم قبة المهدى ، ونبش قبره ، وقذف عظامه فى النيل بعض فصل الجمجمة عن الهيكل . ثم أخيراً عمل جمجمته منفضة سجاير للملكة فكتوريا .

* * *

ولنتوقف هنا قليلا لنرى موقف المؤلف مما سماه خدمات بريطانيا للسودانيين . . . إن السيد مكى عباس يذكر ضمن ما يذكر من الخدمات التى بذلت قبل فتح السودان فى عام ١٨٩٨ ، المجهودات التى بذلها البريطانيون لقمع تجارة الرقيق ، متجاهلا الجهود التى بذلها الحكام المصريون فى هذا الصدد ثم أنه يتحدث عن رحلات جرانت وسبيك إلى أعالى النيل . . . ولا يحرك ساكناً إزاء ما صنعه المصريون والأمريكيون ، وأما عما بعد عام ١٨٩٨ ؛ فهو يمحو بجره قلم ما بذلته مصر من مجهودات فى إدارة ورفاهية السودان .

وقد ظهرت فى الأعوام الأخيرة عدة كتب ورسائل اتخذت طابع الدعاية لوجهة نظر بريطانيا لأسباب ليست بخافية ؛ والذى يهمنا من ذلك هو إحدى هذه الرسائل التى اتخذ لها عنوان « السودان . . . والطريق أمامه » وهى تقرير مقدم إلى مكتب المستعمرات بجمعية الفابيان . ولقد دهشت للتشابه التام بين هذه الرسالة وبين كتاب السيد مكى عباس من حيث تجميع الحقائق وصبغة النقاش الأمر الذى لا يمكن أن يكون وليد الصدفة خاصة وأن السيد مكى عرض التطورات فى السودان بعد عام ١٩٤٦ — على نفس النهج الذى اتبع من تلك الرسالة ، الأمر الذى يدعونا إلى القول إن هذا الكتاب ، ما هو إلا امتداد وتوسع لتلك الرسالة الاستعمارية .

وهذا الحديث يجرنا إلى النقطتين الأخريين من كتاب السيد مكى ، وهما السيادة والوحدة ، الأمران اللذان لم تذكر تلك الرسالة عنهما شيئاً ، لأن هاتين النقطتين برزتا بعد طبعهما نتيجة الصراع السياسى فى السودان بين أولئك الذين يريدون له أن يظل مكبلا بقيود بريطانيا الاستعمارية ؛ وبين أولئك الذين يريدون لوطنهم أن ينال حريته عزيزاً مكرماً .

إذا . . . ما لذى يقوله المؤلف عن هاتين النقطتين ؟

كما نتوقع يبدأ المؤلف فينفى أن لمصر أى سيادة على السودان ورأيه فى ذلك أن هذه السيادة ، انتقلت إلى مصر عن طريق تركيا . . . فى حين أن تركيا تخلت تماماً عن كل هذه الحقوق فى معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ .

ليس هناك أى مجال للجدل القانونى عن مدى هذه الحقوق وامتدادها . . لكن حينما تبرز هذه الفكرة . . . نجد تسلسلا فكرياً يقود إلى القول بأن السودان لكن حينما تبرز هذه الفكرة . . . نجد تسلسلا فكرياً يقود إلى القول بأن السودان أصبح كتلة سياسية لها حق السيادة التامة ؛ وقد وجد المؤلف سنداً للقول بإنهاء السيادة المصرية منذ معاهدة لوزان ؛ ومنذ كتابات دكتور أوروك العالم السياسى الأمريكى الذى يقول إنه من أثناء المهدية أصبح السودان قطراً مستقلا ذا سيادة .

ورغم أنه قد تبين تماماً أن السيادة المصرية على السودان قد زالت بموجب معاهدة لوزان . . . فأصبح السودان قطراً مستقلا ذا سيادة . . . إلا أن السيد مكى يعجز فى الوصول بنا إلى هذه النتيجة ، بل ولا يشاطرنا هذا الرأى . . . لا لسبب فيما يبدو إلا ليدخل بريطانيا طرفاً ثانياً فى سيادة يزعم أنها برزت إلى الوجود فى عام ١٨٩٨ .

ويجب أن يفهم أن العلاقة بين مصر والسودان ليست العلاقة بين دولة تريد أن تكون لها سيادة على الدولة الأخرى . وإنما العلاقة . . علاقة بين دولتين شقيقتين اتحدت مصالحهما .

وعلى هذا النهج ، يعالج المؤلف النقطة الثالثة والأخيرة . . . فهو يحطم فى حركة مسرحية كل الروابط التى قامت بين شتى الوادى منذ أقدم العصور . ففى نظره مثلا يجب ألا تكون مسألة التصرف فى مياه النيل سبباً مفتعلا للوحدة بين مصر والسودان .

أما فى الفصل الذى عقده بعنوان « مصالح مصر الأخرى فى السودان » فهو يقول إن المصريين الذين لم يسهموا بدور إيجابى فى تكوين السودان الحديث إنما يقصدون بالوحدة الاستغلال الأنانى غير العادل للسودان .

ولقد حاول المؤلف أن يتلمس شتى المعاذير لمحاولات البريطانيين من فصل جنوب السودان عن شماله ؛ وحينما اضطرت الظروف السياسية فى عام ١٩٤٨ الإنجليز أن يخففوا من غلواء سياستهم فى فصل الجنوب عن الشمال . . .

اتخذ المؤلف من هذا مثلا يبرر به حسن نية بريطانيا تجاه هذه المسألة . والنقد القليل الذى حاول به المؤلف أن يوجهه ضد هذه السياسة . . . قد أصاب دون أن يشعر المشرفة على إخراج هذا الكتاب — بضربة قاصمة . . . وذلك لأنها قالت فى مقدمة الكتاب « إنه لم يستطع أن يوضح قوة وجهة نظر بريطانيا فى مسألة خطيرة كهذه . . . » وهى كلمات جوفاء لا أساس لها ولا غرو فهى صادرة من المشرفة على تحرير سلسلة دراسات مقارنة عن المستعمرات .

ولعل السيد مكى عباس يثق بالإنجليز ثقة عمياء جعلته يتحاشى أن يذكر لنا أسباب فشل الشركة الزراعية بالسودان . . . والتى كانت مسئولة عن إدارة مشروع رى الجزيرة ولعله أيضاً وللسبب عينه يتحاشى أن يذكر لنا السبب فى أن الصادرات والواردات بين السودان وبريطانيا فى ازدياد مضطرد . . . بينما هى بين السودان ومصر فى تناقص مستمر .

وننتقل الآن إلى الحلول التى ارتآها المؤلف لقضية السودان . . . فهو يقول « وأعتقد أن الأسس التى وضعها مستر موريسو فى مقترحاته كافية للوصول إلى التسوية المرضية » ويجدر بنا أن نذكر أن هذه الاقتراحات قد عرضت فى ١٤ أكتوبر ١٩٥١ — قبيل إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان . وأبرز هذه المقترحات تكوين لجنة دولية من مصر وبريطانيا وأمريكا والسودان للإشراف على التطورات الدستورية وإسداء النصح للحكومة القائمة فى السودان . والهدف من ذلك هو تمكين السودانيين من الوصول إلى الحكم الذاتى سريعاً دون التقيد بفترة معينة . وبعد أن يتم ذلك يكون لهم حق تقرير علاقتهم مع مصر بالشكل الذى يرتضونه .

ولسنا هنا بصدد التعرض لهذا الحل بالمدح أو الذم ، وإنما نسجل أن المؤلف تقدم ببعض تعديلات لإرضاء طرفى الحكم الثنائى ؛ وتقريب وجهات النظر . ومما أذكره هنا أنه لم يكن بين هذه التعديلات ضماناً لحرية رأى السودانيين وأول هذه الضمانات هو جلاء الجيش البريطانى عن السودان .

ومن الإضافات التى ألحقت بالكتاب ، نشر المؤلف وثيقة سرية قدمت

فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٨ من اللورد كرومر إلى سالسبورى وزير الخارجية وقتئذ ، ومرافق معها مسودة لاتفاقية ١٨٩٨ لكى تمهر فى القاهرة فى ١٩ يناير ١٨٩٩ .

والذى نخرج به من هذه الوثيقة السرية ومن الاتفاقية ومن الحكم الثنائى هو أن بريطانيا تحاول أن تثبت لنفسها ادعاءها بالسيادة على السودان ، وتحاول وضع الجزء الجنوبى تحت الحكم البريطانى الخالص .

أما الجدل التاريخى الذى أورده المؤلف فى ختام كتابه . . . فهو وإن لم يكن كاملا إلا أنه قيم فيما يتعلق بالتطورات الحديثة فى السودان .

ونحن نأسف إذ نقول أن للكتاب صبغة صحفية أخرجته عن مجال الرسالات العلمية . . . وعندى أنه كان ممكن تفادى ذلك لو استطاع مؤلف الكتاب أن يستفيد من المصادر العديدة التى ذكرها .

محمد المعتصم سيد